

الشركة البسيطة

أولاً : تعريف وخصائص الشركة البسيطة

تتكون الشركة البسيطة من عدد من الشركاء لا يقل عن (٢) ولا يزيد على (٥) يقدمون حصصاً في رأس المال أو يقدم واحد منهم أو أكثر عملاً والآخرين مالا، ويجب أو يوثق عقد الشركة البسيطة من الكاتب العدل وان تودع نسخة منه لدى المسجل وإلا كان العقد باطلاً، وتكتسب الشركة البسيطة الشخصية المعنوية من تاريخ إيداع نسخة من عقدها لدى المسجل ، ويعين العقد مقدار حصة كل شريك في رأس مال الشركة البسيطة وإلا اعتبرت الحصص متساوية اما اذا كانت الحصة عملاً فيجب بيان طبيعته. ويلزم أن تتضمن اسم الشركة واسم أحد الشركاء كما ورد في م / ٢٣ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ ، وهذا الشرط لا يوجد إلا في شركات الأشخاص ، وكذلك لا يجوز رهن الحصص كما في الشركة التضامنية والمشروع الفردي والبسيطة وفقاً للمادة (٢/٧١) ، وأيضاً لا يجوز حجز الحصص للشركات أعلاه إلا لدين ممتاز بل يجوز حجز أرباحها المتحققة .

إذا لم يحدد العقد نصيب الشركاء الا في الربح وجب اعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضاً وإذا حدده في الخسارة اعتبر هذا في الربح أيضاً اما اذا لم يحدد النصيب لا في الربح ولا في الخسارة كان نصيب كل من الشركاء في ذلك بقدر حصته في رأس مال الشركة ، اما اذا لم يحدد العقد نصيب الشريك الذي قدم حصته عملاً وجب تقدير نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما ربحته الشركة من هذا العمل فإذا قدم فوق العمل مالا كان له نصيب عن العمل ونصيب آخر عما قدم فوق العمل ، وإذا اتفق على ان احد الشركاء لا يساهم في الربح او في الخسارة كان عقد الشركة باطلاً ، ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسارة بشرط ان لا يكون قد تقرر له أجر عن عمله.

ويحدد عقد الشركة طريقة الادارة ويعين الشريك المفوض بها او كيفية اختياره كما يحدد صلاحياته وإلا كان العقد باطلاً ، ويتولى الشريك المفوض بالادارة جميع الأعمال اللازمة لإدارة الشركة وتسيير نشاطها ضمن صلاحياته ووفق توجيه الجهة التي عينته ، وعلى الشريك المفوض بالادارة ان يبذل من العناية في تدبير مصالح الشركة ما يبذله من العناية في تدبير مصالحه الخاصة على ان لا ينزل في ذلك عن عناية الشخص المعتاد .

ثانياً : انتقال الحصة والانسحاب

من المعلوم أن الانتقال أما أن يكون عن طريق البيع ، أو عن طريق الإرث .

١- الانتقال عن طريق البيع :

لم يبين القانون انتقال الحصة عن طريق البيع، إنما ورد الكلام عن ذلك بصورة غير مباشرة في المادة (١٩٢) التي تنص على انه : " إذا انسحب احد الشركاء جاز نقل حصته إلى الغير بموافقة بقية الشركاء، وعند عدم موافقتهم يجب عليهم قبول حصة الشريك المنسحب بالقيمة التي تقدرها المحكمة " .

وبموجب النص يحق للشريك الانسحاب من الشركة، وعلى ما يبدو الانسحاب بغير شروط، وكأنما يحق لأي شريك الانسحاب من الشركة في أي وقت .

الأمر مرهون بحجته عن الانسحاب، فإذا وجد من يتلقاها عنه فهذا مشروط بموافقة الشركاء الآخرين بالأجماع على ما يبدو، ولو أن القانون لم يقل ذلك، انما يفهم من الطبيعة الشخصية للشركة، وعند عدم موافقة الشركاء على نقلها إلى الغير، فهم ملزمون (يجب) بقبول حصة الشريك المنسحب بالقيمة التي تقدرها المحكمة .

وهذا الأمر من بين ما تتصف به احكام الشركة من الغرابة التي تتحدد بمقارنتها بالبساطة التي أشرنا إليها . فالانسحاب منها ميسور، وعند عدم قبول الشركاء بدخول شريك جديد، يدفعون هم ثمنها بالسعر الذي تحدده المحكمة . وإذا كان في هذا بعض التيسير فانه لا ينسجم مع طبيعة الشركة، ثم أن الشريك قد يكون مكلفا بالإدارة، ولم يميز القانون بين شريك وآخر في حق الانسحاب .

٢- في حالة الوفاة أو الاعسار أو الحجر أحال القانون لأحكام المادة ٧٠ التي بينت الأمر بالنسبة للشركة التضامنية وعليه في حالة الوفاة قد تنتقل الحصة إلى الورثة وتستمر الشركة معهم وهذا مشروط بقبولهم أو قبول من يمثلهم وقبول الشركاء الآخرين وان لا يتعارض ذلك مع احكام القوانين (لا يوجد مانع قانوني) .

كما أباح القانون للشركاء الطلب من المحكمة فصل الشريك الذي تكون تصرفاته مما قد تؤدي إلى انحلال الشركة، وتظل الشركة قائمة بين الباقيين على أن يكون عددهم ضمن الحدود المطلوبة لتكوين الشركة .

ثالثاً : إدارة الشركة البسيطة

اشتراط القانون أن تكون إدارة الشركة لأحد الشركاء، إذا الإدارة لشخص واحد وان يكون من بين الشركاء، لا يصح اختيار مدير من خارج الشركاء ،وإذا لم يعين المدير في عقد الشركة، أو يعين العقد طريقة اختياره، يترتب على ذلك بطلان العقد . (فالمادة ١٨٧ تنص على أن يحدد عقد الشركة طريقة الإدارة ويعين الشريك المفوض بها أو كيفية اختياره كما يحدد صلاحياته وإلا كان العقد باطلاً) فالمدير يجب أن يكون من بين الشركاء . وعلى ما يبدو لم يشأ المشرع أن يرهق الشركة وهي بحجمها البسيط كما ذكرنا بمدير من خارج الشركة . وان يعين في عقد الشركة أو أن يحدد العقد طريقة اختياره من بين الشركاء، وينبغي على ذلك الفرق الذي ذكرنا في إدارة الشركة التضامنية بين من يعين في عقد الشركة ومن يعين بطريقة أخرى كأن يكون بقرار من الأغلبية . في كون الأول لا يجوز عزله إلا بإجماع المتعاقدين ، بينما يجوز ذلك حسب الطريقة التي يبينها العقد بالنسبة للثاني .

ويتولى المدير جميع الأعمال الضرورية لتسيير أمور الشركة ، ويكون ذلك حسب الصلاحيات المحددة له من الجهة التي عينته وتحت رقابتها (م ١٨٨) .

ويتحدد معيار العناية التي يبذلها بالعناية التي يبذلها في شؤونه الخاصة على أن لا ينزل عن عناية الشخص المعتاد . (م ١٨٩) .

رابعاً : انقضاء الشركة وتصفيتها :

إذا كان القانون قد تناول موضوع الانقضاء والتصفية للشركة مجتمعة وأفردنا لذلك فصلاً، فإن الأمر يقتصر على الشركات (المساهمة، المحدودة، التضامنية والمشروع الفردي). والبعض من تلك الأحكام تسري على الشركة البسيطة، لكنها تتميز في انقضاءها وفي تصفيتها بأحكام تختلف عن تلك المقررة للشركات السابقة، لذلك نتناول ما تختص به هذه الشركة من أحكام، في حين نحيل في ما يتشابه من الأحكام إلى ما هو مقرر للشركات السابقة.

١- انقضاء الشركة البسيطة :

تنص المادة ١٩٠ على أن " تنقضي الشركة البسيطة بأحد الأسباب المبينة في البنود (أولاً) و(ثانياً) و(ثالثاً) و(رابعاً) من المادة (١٤٧) من هذا القانون كما تنقضي بأحد الأسباب الآتية :-

أولاً - إجماع الشركاء على حلها .

ثانياً - انسحاب احد الشريكين في الشركة المكونة من شخصين .

ثالثاً - صدور حكم بات عن محكمة مختصة .

ونحيل لحالات الانقضاء بموجب البنود التي أشارت لها المادة ١٤٧ التي سبق وذكرنا حيث ينطبق على الشركة البسيطة أيضاً . وهي حالات :

عدم مباشرة الشركة نشاطها الفقرة (أولاً) . وتوقف الشركة عن مزاولة نشاطها (ثانياً). انجاز المشروع أو استحالة تنفيذه (ثالثاً) . واندماج الشركة أو تحولها وفق الفقرة (رابعاً). وعليه فإن ما تنفرد به هذه الشركة من حالات انقضاء يتمثل بالآتي :

أولاً - إجماع الشركاء على حلها :

إذا كان ضمن أحكام المادة ١٤٧ الأنفة الذكر حالة الانقضاء بناء على إرادة الشركاء فإن الانقضاء في هذه الفقرة يختلف عن النص الذي ورد في الفقرة (سادساً) من المادة ١٤٧. لأن ما ورد في الفقرة سادسا يقضي بصدور قرار من الهيئة العامة بالتصفية . بينما في الفقرة أولاً من المادة (١٩٠) التي نتناول أحكامها تشترط إجماع الشركاء . ويختلف الإجماع عن القرار . فالقرار يصدر بأغلبية حددتها المادة (٩٢ من القانون) .

ثانياً - انسحاب احد الشريكين في الشركة المكونة من شخصين :

إذا انسحب احد الشريكين في الشركة البسيطة، لابد من أن تنقضي الشركة، لأنها تظل مملوكة لشخص واحد، ولا يصح تكوين شركة بسيطة من شخص واحد . كما لا يصح تحولها إلى مشروع فردي حسب نص المادة ١٥٣ . التي أباحت تحول الشركة المحدودة أو التضامنية المكونة كل منهما من شخصين إلى مشروع فردي عند نقصان عدد الأعضاء إلى شخص واحد (الفقرة / ثانياً) ولم تبح تحول البسيطة إلى مشروع فردي، على الرغم أن التحول في الحالة الأولى في شركة أكثر أهمية إلى اقل منها أهمية في حين في الثانية (البسيطة إلى مشروع فردي) فالتحول من شركة اقل أهمية إلى شركة تفوقها أهمية حسب المشرع العراقي

الذي يورد نصا في الفقرة ثالثا من المادة ١٤٧ " لا يجوز تحول الشركة المساهمة أو المحدودة أو التضامنية أو المشروع الفردي إلى شركة بسيطة " .

وهو أمر غريب باعتقادنا لا نرى له موجب، وإذا كان السبب يتعلق بحجم رأس المال الذي رافق صدور قانون ١٩٨٣، فإن هذا التحديد الغي، ولا وجود له في ظل قانون ١٩٩٧، كما يقتضي تعديل العقد بما فيه حجم رأس المال عند التحول حتى مع التحديد الذي تضمنه الجدول الذي صدر مع قانون ١٩٨٣ الملغي . وبشكل عام يجب أن تنقضي الشركة عند انسحاب احد الشريكين الذي تتكون منهما الشركة البسيطة .

ثالثاً - صدور حكم بات عن محكمة مختصة .

تنقضي الشركة إذا صدر حكم نهائي من محكمة مختصة وهي محكمة البداية التي يقع المركز الرئيس للشركة ضمن منطقتها، وبناء على طلب من ذي مصلحة بالانقضاء . ونرى في هذا الأمر معالجة لحالة الاجماع التي تطلبها القانون في الفقرة أولا عندما لا يتحقق، ويرغب بعض الشركاء في حل الشركة، فالمخرج الوحيد لهذا الأشكال هو حكم القضاء .

٢- تصفية الشركة :

من بين أحكام الشركة البسيطة، غياب دور مسجل الشركات، في تأسيسها وفي الرقابة عليها وفي تصفيتها، على خلاف الأنواع الأربعة من الشركات لبساطة الشركة بتقديرنا . وعليه فإن الشركة تصفى وفقا لما يتضمنه عقدها . وعند عدم تضمين العقد شروطا خاصة بالتصفية . تكون التصفية طبقا لما يقرره الشركاء بالإجماع . وبخلاف ذلك تتم التصفية بقرار من المحكمة، وهو ما جاء في نص المادة ١٩٤ " تصفى الشركة البسيطة وفق ما هو منصوص عليه في عقدها، وفي حالة عدم وجود نص فبالطريقة التي يتفق عليها الشركاء بالإجماع وإلا فبقرار من المحكمة " . وعليه تكون التصفية :

١- أما بشروط يتضمنها عقد الشركة، يقتضي عند تحققها تصفية الشركة، كأن يتضمن العقد شرطا بالتصفية عند خسارة الشركة ٥٠ % أو أكثر من رأس المال، أو تصفية الشركة عند انسحاب مديرها .

٢- قرار بإجماع الشركاء على التصفية . في حالة عدم وجود شروط في عقد الشركة على التصفية، ويجب أن يكون القرار بالإجماع .

٣- بقرار من المحكمة ويصار اللجوء لذلك عندما لا يتحقق الإجماع المطلوب في الفقرة السابقة.

وينبغي على اتخاذ قرار بتصفية الشركة، انتهاء سلطة الشريك المفوض بالإدارة ولكن تظل الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لإتمام إجراءات التصفية (م ١٩٥) .

يتولى التصفية ، أما جميع الشركاء إذا انصرفت إرادتهم لذلك وفيه مصلحة الشركاء والدائنين. أو يعين احدهم أو أكثر من واحد بقرار تويده أغلبية الشركاء. وعند عدم الاتفاق تتولى المحكمة تعيين المصفي (م ١٩٦ / أولا) .

وإذا تقرر التصفية ولم يعين المصفي بعد، يتولى أمر التصفية الشريك المكلف بالإدارة، وتنتهي مهمته حال تعيين المصفي (م ١٩٦ / ثالثاً) . بعد أن يتقاضى الدائنون حقوقهم، وحسم المبالغ اللازمة لتسديد الديون غير الحالة أو الديون المتنازع عليها، وتسديد مبالغ القروض لحساب الشركة .

وتعاد إلى الشركاء الحصة التي قدموها برأس المال . كل بمقدار ما قدمه وفي هذه الحالة ليس لمن قدم حصته عملاً شيء في رأس المال .

وما يتبقى بعد ذلك يمثل أرباحاً توزع على جميع الشركاء بمن فيهم من كانت حصته عملاً وحسب الاتفاق على توزيع الأرباح في عقد الشركة (م١٩٨) كما أشارت المادة ١٩٩ على أن تتبع في قسمة أموال الشركة البسيطة الإجراءات المتبعة في قسمة المال الشائع، بقسمة المال الشائع رضائياً أن كان ممكناً أو بقرار محكمة الصلح إذا لم يحصل الاتفاق، أو اللجوء إلى إزالة الشيوخ من خلال بيع المال (م ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ من القانون المدني) .